

السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى كامل السيد

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى إرسالكم المؤرخة في 27 سبتمبر 2014، وفي ضوء التطورات المتلاحقة التي شهدتها القضية الفلسطينية منذ موافاتكم بالأوراق السابق إعدادها، أتشرف بأن أرفق هذا بموجز يتضمن التوصيات التي يمكن عرضها على صانع القرار في مصر فيما يتعلق بالتعامل مع القضية والمسار الفلسطيني في عملية السلام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

تحريرا في 15 / 10 / 2014م

مقدمه

سفير/ إيهاب وهبه

القضية الفلسطينية

توصيات أمام صانع القرار المصري

(لمؤتمر أوراق غير حزبية)

أولاً: محاور الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية:

يتركز الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية حول أربعة محاور رئيسية، غير أنه من المهم، التأكيد بداية على أن تلك الاهتمامات ظلت متواصلة على مر القیادات المختلفة التي أمسكت بزمام الامور في مصر في الفترات المتعاقبة، ولم يطرأ عليها أي تعديل أو تآكل. هذه المحاور هي:

المحور الأول: دعم مسيرة التوصل إلى حل سلمي:

1- يرتبط ذلك بالحفاظ على الأمن القومي المصري وضمان الاستقرار على الحدود المصرية. وتتصدر مصر الجهود المبذولة للتوصل إلى ذلك الحل، سواء في إطار المنظمات الاقليمية، أو الدولية، وكذلك من خلال الاتصالات الثنائية وعلاقات مصر المتينة مع مختلف الدول.

2- ومصر عضو فعال في لجنة المبادرة العربية بجامعة الدول العربية، ووقع الاختيار عليها - إلى جانب الأردن لتولي مهمة الاتصالات اللازمة في هذا الخصوص مع إسرائيل.

3- دعمت مصر الجهود الأخيرة التي بذلتها الولايات المتحدة الامريكية خلال أكثر من ثمانية أشهر (من أواخر يوليو 2013 إلى مارس 2014) والتي أفضلتها إسرائيل بسبب تغولها الاستيطاني، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، والجرائم التي يرتكبها المستوطنون الاسرائيليين ضد المواطنين في الضفة الغربية، بالإضافة إلى تراجع إسرائيل عن الإفراج عن الدفعة الأخيرة من الأسرى الفلسطينيين.

4- تساند مصر مشروع القرار الفلسطيني الذي سيتم تقديمه رسمياً إلى مجلس الأمن لوضع إطار زمني لعملية التفاوض، بعد أن تبين للسلطة الفلسطينية عبثية المفاوضات مع إسرائيل دون وجود سقف زمني واضح وفي غياب وجود قرار دولي ملزم. ويدعو مشروع القرار إلى الآتي:

- أ. انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس الشرقية.
- ب. يكتمل هذا الانسحاب في إطار زمني محدد لا يتجاوز نوفمبر 2016.
- ج. إيجاد حل عادل لوضع القدس كعاصمة للدولتين.
- د. التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين وفقاً للقرار 198.
- هـ. اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية.

المحور الثاني: أما المحور الثاني الذي تدور حوله الجهود المصرية فيتعلق بالتوصل إلى مصالحة بين الفصائل الفلسطينية.

وقد بذلت مصر جهوداً مضمّنية في هذا الخصوص على مر سنوات، وتؤمن كافة الفصائل بأن مصر هي الطرف الوحيد المؤهل للقيام بتلك الجهود. وتم في إبريل 2014 التوصل إلى اتفاق المصالحة وتشكيل حكومة توافق وطني، وبدء مسيرة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وتم في 25 سبتمبر 2014 بالقاهرة الاتفاق على تعزيز وتمكين حكومة التوافق، ونص الاتفاق على أن تمارس حكومة الوفاق مسؤولياتها على مناطق السلطة الفلسطينية بما في ذلك المعابر من وإلى غزة، كما أنها ستكون مسؤولة على الإشراف والمتابعة لأعمال إعادة الإعمار في القطاع.

المحور الثالث: دعم الشعب الفلسطيني في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية:

شنت إسرائيل ثلاث حروب على قطاع غزة خلال الخمس سنوات الأخيرة، وأصاب فيها القطاع ما أصابه. وقامت مصر أثناء تلك الحروب بتقديم الدعم الإنساني لأهل غزة من خلال قوافل الإغاثة، واستقبال الجرحى الفلسطينيين للعلاج في المستشفيات المصرية. وقامت مصر بالدور الأساسي للتوصل أو وقف إطلاق النار بعد الاعتداء قبل الأخير على غزة (نوفمبر 2012) ثم وقف إطلاق النار بعد العدوان الأخير (أغسطس 2014)، وتتابع مصر المفاوضات التي تم الاتفاق على استئنافها في شهر أكتوبر الجاري لمعالجة كل القضايا التي يحرص الجانب الفلسطيني على استجابة إسرائيل لها (المطار، ومناطق الصيد وإدخال مواد البناء).

المحور الرابع: أما المحور الرابع في الاهتمامات المصرية فيتعلق بإعادة إعمار قطاع غزة بعد ما تعرض للدمار على يد الآلة الحربية الإسرائيلية.

عقد بالقاهرة يوم 12 أكتوبر الجاري بالقاهرة مؤتمر لإعادة إعمار غزة بالتعاون مع السلطة الفلسطينية وحكومة النرويج. شارك في المؤتمر 30 وزير خارجية و20 منظمة إقليمية ودولية والعديد من الدول المانحة، ستقوم السلطة الفلسطينية بإعداد المشروعات والخطط والبرامج التي ستعرض على المؤتمر والتي ستتقدم بالإشراف على تنفيذها في قطاع غزة.

ثانياً: تنظيم الاستفادة من الإنجازات التي تحققت على مسار القضية الفلسطينية في الفترة الأخيرة.

1. مما لا شك فيه أن التعاطف الدولي تجاه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني قد تعاضم خاصة بعد ما رأى العالم وحشية الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة. تسبب ذلك في اندلاع مظاهرات متعددة بالممارسات الإسرائيلية في العديد من المدن الأوروبية والأمريكية. وتشير العديد من استطلاعات الرأي العام أن الجو غير المتعاطف تجاه إسرائيل في عديد من الدول الأوروبية، والمختلط بمعاداة السامية، أضحى أعظم من أي وقت مضى منذ الانتفاضة الفلسطينية الثانية. ونقترح هنا أن تنشط السفارات المصرية والعربية وتنظيمات الجاليات المصرية والعربية في هذه الدول لحث منظمات الرأي العام والمجتمع المدني على مواصلة معارضتها وإدانتها للممارسات الإسرائيلية.

2. يرتبط بما سبق تعاضم حملة المقاطعة وحجب الاستثمارات والعقوبات Boycott divestment and sanctions التي تنتشر الآن في الدول الأوروبية وفي الولايات المتحدة، وهذه توجه سهامها لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية، وللشركات الأجنبية التي تمارس نشاطها في الأرض المحتلة، والواقع أن هذه الحملة لها جوانب سياسية وأخرى اقتصادية بالإضافة إلى الثقافية والأكاديمية.

3. شكل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لجنة لبحث الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت في حق شعب غزة وذلك على غرار لجنة جولدستون التي تشكلت بعد عدوان إسرائيلي في 2008 – 2009.

4. للاتحاد الأوروبي موقف متقدم عن مثيله في الولايات المتحدة وذلك فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات وأعلنت السويد يوم 2 أكتوبر الجاري عن عزمها الاعتراف بالدولة الفلسطينية وفي آخر موقف صدر عن الاتحاد الأوروبي

في 13 أكتوبر الجاري أدان الاتحاد الأوروبي بشدة عزم إسرائيل إنشاء 2610 وحدات سكنية في القدس الشرقية، مؤكداً أن هذا الإجراء الإسرائيلي يقوض فرص تحقيق حل الدولتين ويثير التساؤل حول حقيقة التعهدات الإسرائيلية للتوصل إلى تسوية تفاوضية مع الفلسطينيين. أضاف البيان الأوروبي الصادر في هذا الخصوص بأن تطوير العلاقات من الاتحاد الأوروبي وإسرائيل سيعتمد على انخراط إسرائيل في الجهود الرامية لتحقيق السلام على أساس وجود دولتين. وفي هذا المجال يتعين أن تقوم مصر بالتعاون مع الدول العربية في تشجيع الاتحاد الأوروبي على مواصلة تمسكه بموقفه الرفض للممارسات الإسرائيلية والداعم للحقوق الفلسطينية.

5. وبالنسبة للولايات المتحدة فقد عبر أوباما في أكثر من مناسبة عن دعمه لقيام الدولتين وبذل وزير خارجية جهود مضيئة للدفع بعملية السلام، غير أن إجماع الإدارة الأمريكية عن ممارسة الضغوط المطلوبة على إسرائيل بسبب ضغوط اللوبي اليهودي والإسرائيلي، ومواقف الكونجرس الموالية لإسرائيل، دفع إسرائيل إلى مزيد من التعتت وأدى في نهاية المطاف إلى توقف العملية السلمية.

ومع هذا نلاحظ أن الولايات المتحدة أدانت الهجمات الإسرائيلية على منشآت وكالة غوث اللاجئين في غزة، وكذلك استخدام إسرائيل للقوة المفرطة ضد المدنيين. كما أخضعت الولايات المتحدة عملية إصدار التراخيص لتصدير أنواع من الصواريخ لإسرائيل للتدقيق أثناء الحرب الأخيرة. غير أن أقوى إدانة أمريكية صدرت عن البيت الأبيض ووزارة الخارجية فقد جاءت عقب الأنباء عن عزم إسرائيل إقامة 2610 وحدة سكنية في القدس الشرقية، سببها على إنشائها عزل القدس تماما عن بقية أجزاء الضفة الغربية. فقد قال المتحدث باسم البيت الأبيض والمتحدث باسم الخارجية أن الإجراء الإسرائيلي سيؤدي إلى عزل إسرائيل عن أقرب حلفائها، وتسميم الجو مع الفلسطينيين ومع الحكومات العربية التي ذكر أوباما (أثناء لقائه الأخير مع أوباما) أنه يريد إقامة علاقات معها.

6. وحتى داخل إسرائيل، فبالرغم من تأييد الأغلبية العظمى في إسرائيل للحرب على غزة إلا أن بعض الأصوات التي هالتها التصرفات الإسرائيلية، والتخوف من ازدياد غضب العالم تجاهها، كانت لها موقف آخر. فقد أعلن 43 من أعضاء لجنة الاستخبارات رقم 8200

رفضهم الخدمة في هذه المجموعة لما تمارسه من عقوبات جماعية ضد الشعب الفلسطيني. كما سيتم تنظيم مظاهرة حاشدة في أول نوفمبر القادم الذي يوافق الذكرى التاسعة عشر لاغتيال اسحق رابين، وستدعو هذه المظاهرة الحكومة الإسرائيلية للتجاوب مع المبادرة العربية لعام 2002 والقبول بها كإطار للمفاوضات من أجل تحقيق حل الدولتين، يتزعم الدعوة إلى هذه التظاهرة مجموعة كبيرة القيادات الإسرائيلية من السياسيين، ومن رجال الأعمال، والباحثين، والسفراء السابقين، والصحفيين والقادة السابقين في الجيش والبوليس والمخابرات ممن أعلنوا في السابق عن مبادرة إسرائيلية تقترب كثيرا مما دعت إليه المبادرة العربية. ومن المهم أن تواصل مصر حوارها مع هذه المجموعة، التي سبق أن زارت مصر والتقت بوزير الخارجية المصري. كما تشارك المجموعة في المؤتمرات التي ينظمها المركز الفلسطيني للديمقراطية وتنمية المجتمع ومقره القدس، وتستهدف هذه المؤتمرات التعريف بالمبادرة العربية وحث جميع الأطراف على تأييدها ودعمها.

7. ومن الإنجازات الهامة الأخرى التي تحققت للقضية الفلسطينية انضمام السلطة الفلسطينية إلى 15 اتفاقية وميثاق دولي بعد أن حصلت فلسطين عام 2012 على وضع الدولة المراقبة في الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذا الإجراء من قبل السلطة الفلسطينية يتعين أن يتوج بالانضمام إلى اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية في ظل الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني، خاصة وقد أعلنت جميع الفصائل الفلسطينية تأييدها لهذا التوجه.

رابعا: توصيات مقترحة على صاحب القرار في مصر:

1. من المهم أن تأخذ مصر في الحسبان ما تحقق على صعيد المصالحة الفلسطينية بما في ذلك تولي السلطة الفلسطينية دورا أكبر في إدارة المعابر من وإلى غزة. لذلك لم يعد مفهوما أو مبررا عدم فتح معبر رفح بصفة دائمة، وكذلك عدم تطوير المعبر بالشكل الذي يسمح بعبور البضائع. ومع نجاح السلطات المصرية من هدم الجزء الكبير من

- الاتفاق بين سيناء وغزة أضمن المهم أن تقوم السلطات المصرية من جانبها بتخفيف المعاناة عن أهل غزة، وكسر الحصار المفروض حول القطاع.
2. مواصلة مصر متابعة التطورات بين السلطة وحماس فيما يتعلق بالمصالحة، والعمل على تذليل أي عقبات قد تعترض طريق تلك المصالحة في المستقبل.
3. أن الأوان أن تقوم مصر بتحذير إسرائيل من القيام بعدوان جديد على غزة، فالأمر يتعلق بصفة أساسية بالأمن القومي المصري، وتمتلك مصر الكثير من الأدوات التي يمكن استخدامها للضغط على إسرائيل، والواقع أن مصر لجأت إلى استخدام بعض هذه الأدوات في الماضي، وكان لها أثرها على الموقف الإسرائيلي وكذلك الأمريكي.
4. يحتاج الأمر إلى وجود جهد عربي منسق مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة، للحصول على موافقتها على مشروع القرار الجديد الذي ستقدم به السلطة الفلسطينية رسمياً للمجلس.
5. أهمية وجود اتصالات مصرية وعربية مع الجهات التي تتبنى حملات المقاطعة في أوروبا والولايات المتحدة لحثها على مواصلة تلك الحملة التي أثبتت نجاحها في السابق حيال الحكم العنصري في جنوب أفريقيا.
6. دعم جهود السلطة الفلسطينية للانضمام لأكثر عدد من الاتفاقات والمواثيق الدولية بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.
7. تعويض الدول العربية لأية أضرار مالية واقتصادية قد تلحق بالسلطة الفلسطينية من قبل إسرائيل، إذا ما أقدمت السلطة على الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية.
8. متابعة مصر، باعتبارها راعية مؤتمر إعادة إعمار غزة إلى جانب السلطة والنرويج، ومدى التزام الدول المانحة بما أعلنته أثناء المؤتمر من مساعدات.